

تقرير

تيلرسون في مصر: دعم في سيناء... وحياد انتخابي

إلى ذلك، أكد تيلرسون أن بلاده «حريصة على مواصلة دعم مصر في تعافيتها الاقتصادية»، مشيراً إلى أن «الإصلاحات الاقتصادية» التي تقوم بها الحكومة المصرية تُشكّل الأساس لتحقيق التقدم والرفاهية، مبرراً إجراءات التقشف الحكومية الصعبة بأنها «ضرورية» لتحقيق الإصلاح. في غضون ذلك، أعلن المتحدث باسم الرئاسة المصرية السفير بسام راضي، أن تيلرسون جدد التذكير بـ«ما تمثله مصر كشريك مهم للولايات المتحدة وما يجمعهما من علاقات ممتدة، ووقوف الإدارة الأميركية إلى جانب مصر والتزامها دعمها في حربها ضد الإرهاب». ونقل المتحدث الرئاسي عن السيسي تأكيده «أهمية الاستثمار في العمل على الارتقاء بالعلاقات الأميركية - المصرية في مختلف المجالات بما يمكن البلدين من التصدي للتحديات المشتركة التي تواجههما».

وأشار المتحدث إلى أن السيسي «استعرض الجهود التي تقوم بها مصر حالياً لمكافحة الإرهاب بشكل شامل والقضاء عليه، وذلك بالتوازي مع مساعي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، منوهاً بتطلع مصر «لتطوير التعاون الاقتصادي بين الدولتين وزيادة الاستثمارات الأميركية في مصر».

وفي الشأن الفلسطيني، قال المتحدث الرئاسي إن السيسي جدد التشديد على «الموقف الواضح والثابت بشأن التوصل إلى حل عادل وشامل يضمن حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على أساس حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وأن على الولايات المتحدة باعتبارها الراعي الرئيسي لعملية السلام في الشرق الأوسط أن تعيد إحياء ودفع عملية المفاوضات من جديد وفق مقررات الشرعية الدولية».

(الأخبار)

فضلاً عن إيجاد حلّ للأزمة السورية، التي لعبت مصر دوراً كبيراً في دعم عملياتها السياسية». ورأى أنه «ينبغي التوصل إلى اتفاق على الحدود الجغرافية للقدس بين إسرائيل والفلسطينيين». وهذا ما أيده وزير الخارجية المصري، سامح شكري، قائلاً إن «حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لن يتأتى إلا على أساس حلّ الدولتين»، مشيراً إلى استعداد بلاده لمواصلة جهودها لتحقيق هذا الهدف. وبينما أكد «أهمية استمرار الجهود الأميركية للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع»، فإنه أجاب رداً على سؤال بشأن الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، قائلاً: «طرحنا رؤية شدد عليها الرئيس (السيسي) بشأن ضرورة إنهاء هذا الصراع وأهمية الاتساق مع الشرعية الدولية».

استمرار الدعم الأميركي لمصر، أهمية خاصة، إذ تتزامن مع العملية العسكرية والأمنية الشاملة التي تنفذها القوات المسلحة والشرطة المدنية في شمال سيناء، وعلى كافة المحاور الاستراتيجية، مع العلم بأن زيارة الوزير الأميركي للقاهرة، ضمن جولة تشمل عواصم عربية أخرى معلنه قبل إطلاق العملية العسكرية المصرية، التي وُصفت بأنها الأضخم منذ حرب عام 1973.

كذلك تأتي هذه العملية العسكرية في وقت تستعد فيه مصر لإجراء الانتخابات الرئاسية في آذار المقبل، التي يخوضها الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام مرشح شكلي، بعد استبعاد كافة الخصوم الجدد، ما يفتح الطريق أمامه لولاية رئاسية جديدة. وفي هذا السياق، بدأ واضحاً، في تصريحات تيلرسون، أن الولايات المتحدة ليست راغبة في وضع العقد في منشار الانتخابات، برغم الكلام التقليدي، الذي كرره الوزير الأميركي على مسامع المسؤولين المصريين، بشأن «حرية ونزاهة وشفافية» الانتخابات. وفي ما يتعلق بالقضايا الإقليمية، قال الوزير الأميركي إن إدارة الرئيس دونالد ترامب «ملتزمة تعزيز الأمن والسلام في الشرق الأوسط، والتوصل إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين،

خلصت زيارة وزير الخارجية الأميركي لمصر. أمس. بحصول القاهرة على دعم إدارتها «الحرب على الإرهاب» الفائتة حالياً في سيناء. بينما حصل السيسي على «حياد واشنطن» في مسألة الانتخابات الرئاسية المرتقبة

حققت زيارة وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، للقاهرة، أمس، مكسباً أساسياً للرئيس عبد الفتاح السيسي، إذ حرص الضيف الذي يجول هذه الأيام في المنطقة العربية، على تأكيد الدعم للحملة العسكرية التي تخوضها القوات المسلحة في مصر «ضد إرهابيي تنظيم داعش في شبه جزيرة سيناء»، فيما نأى بالولايات المتحدة عن الجدل الداخلي المصري بشأن الانتخابات الرئاسية، التي يناقش فيها السيسي نفسه.

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره المصري سامح شكري، قال تيلرسون: «اتفقنا على مواصلة تعاوننا الوثيق في إجراءات مكافحة الإرهاب»، مشيراً إلى أنه «ينبغي للشعب المصري أن يثق بالزام الولايات المتحدة مواصلة دعم مصر في الحرب على الإرهاب، وتحقيق الأمن الراسخ للشعب المصري»، ومشهداً في الوقت ذاته على أنه «لا يمكن الإفصاح عن جميع تفاصيل المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة للحكومة المصرية». وفي ما بدا كخلاصة داعمه للتوجهات الحالية، قال: «نحن شركاء مصر في تعاملها مع هذه الهجمات، وندعم جهود القاهرة في محاربة الإرهاب، وفي عملياتها الجارية في سيناء».

وتكتسب تصريحات تيلرسون بشأن

فترة ليست بالقصيرة، لتحويل النقطة المشتركة بين القوات الأمنية و«التحالف الدولي» قرب إمام ويس، المحاذية للحدود العراقية الإيرانية، إلى قاعدة أو «شبه قاعدة» أميركية، بهدف التضييق على وجود «الحشد» في المناطق المجاورة (جلولاء والسعدية والمقدادية)، والتي تعتبر من ضمن المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل.

وتشير خارطة القواعد العسكرية الأميركية، بحسب المصدر الذي كان يتحدث إلى «الأخبار»، إلى أن الولايات المتحدة تستهدف، خصوصاً، إقامة قواعد في المناطق التي يوجد فيها «الحشد»، إذ إن من بين القواعد التي تم إنشاؤها، أو يجري العمل على إنشائها، قاعدة القيارة التي تستهدف منع تمدد «الحشد» في مناطق الشرقاط (التابعة لصلاح الدين) والحويجة (التابعة لكرجكوك والتي تقطنها غالبية عربية) وقاعدة قرب تلعفر (تابعة لنيوى)، وبالتالي منع تمذده نحو سنجار والحدود العراقية - السورية شمالاً.

ولا يخفي عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، والنائب عن «اتحاد القوى»، عبد الرحيم الشمري، تأييده بقاء القوات الأميركية في العراق، معتبراً في حديث إلى «الأخبار» أن ما يردده البعض بشأن انتهاء الحاجة للوجود الأميركي (سابقاً لوانه في ظل التحديات الأمنية والسياسية)، ويرى الشمري، وهو قيادي في «الحشد العشائري»، أن «وجود القوات الأميركية في العراق ضروري في هذه المرحلة، ولا سيما قرب الحدود العراقية - السورية لمنع تسلل أي عناصر إرهابية».

لعبت مصر دوراً كبيراً في دعم العملية السياسية في سوريا



بزر الزائر الأميركي إجراءات التقشف الحكومية الصعبة بانها «ضرورية» (أ ف ب)

البحرين

المعارضة متمسكة بمطالبها... والنظام يتلصق خلف قطر وإيران

«التجمهر»، على مسازين: أولهما تعزيز علاقته بالدول الغربية التي لا تزال حتى اليوم توفر غطاءً للانتهاكات الجارية في البحرين. ولم تكن زيارة ولي العهد، سلمان بن حمد، للولايات المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وتوقيعه اتفاقيات هناك بقيمة 10 مليارات دولار، إلا خطوة على هذا الطريق. أما المسار الثاني، فهو تكثيف الضخ السياسي والإعلامي في اتجاه تعرية المعارضة من أي صبغة وطنية، وتحويلها إلى مجرد جماعة تابعة لإيران، مع فارق رئيس هذه المرة: أن قطر انضمت إلى الأطراف الخارجية الذين يُتهم المعارضون بالعمل لهم، وتمثل التصريحات التي أدلى بها قائد «قوة دفاع البحرين» (الجيش)، خليفة بن أحمد آل خليفة، قبل يومين، أفضل نموذج لتلك السياسة. إذ رأى آل خليفة أن «كل ما يجري في البحرين جزء من مخطط (إيراني) كبير كشفته أحداث 2011»، معتبراً أن «استمرار إيران في التهديدات ضد مملكة البحرين يُعدّ جزءاً من ذلك المخطط». وأشار إلى أن البحرين «عانت طويلاً، ولا تزال، من جرائم النظام القطري»، متهماً هذا النظام بأنه «بات ينفذ أجندة التنظيمات الإرهابية التي تحيك مؤامراتها ضد البحرين».

(الأخبار)

لا تُحلّ بالقوة» مكررة مطالبها بـ«تفاوض جاد يفضي إلى الشراكة السياسية». وحملت النظام مسؤولية «تدهور الأوضاع الاقتصادية والخدمية»، نتيجة إدارته السلطة «بشكل منفرّد، وتغييب أي دور للشعب». ودعت «الوفاق» المواطنين إلى المشاركة في فعاليات ذكرى الانتفاضة، والتي تدشنها الجمعية مساء اليوم بخطاب يلقيه نائب أمينها العام، حسين الديهي. بدوره، ينظم «ائتلاف ثورة 14 فبراير» سلسلة فعاليات بالمناسبة، تشمل مسيرات وتظاهرات، إضافة إلى عصيان مدني جزئي يبدأ ليل الثلاثاء - الأربعاء، ويستمر حتى الخميس. ودعا «الائتلاف» المواطنين إلى المشاركة في هذا العصيان عبر «إغلاق المحال والمدارس والجامعات، والامتناع عن التزود بالوقود، ووقف المعاملات الحكومية والتجارية والمصرفية، وغلغ الشوارع العامة». وكان «الائتلاف» قد نظم، يومي الثلاثاء والجمعة الماضيين، مسيرات تحت شعار «ياقون على نهج المقاومة»، إحياءً لذكرى تصفية 3 نشطاء في «عملية أمنية» في عرض البحر، العام الماضي.

في المقابل، يعمل النظام، إلى جانب إصداره أحكاماً ترهيبية كان آخرها مطلع الأسبوع الماضي عندما أيدت محكمة استئناف سجن عشرة مواطنين بتهمة

تستعدّ المعارضة البحرينية بمختلف أطيافها لإحياء الذكرى السابعة للانتفاضة ضد النظام، بسلسلة فعاليات تبدأ من مساء اليوم، في وقت تتواصل فيه عمليات الاعتقال والانتهاكات بحق النشطاء والمواطنين. وتجلّى آخر تلك الانتهاكات يوم الجمعة في اعتقال 3 مواطنين من بلدات متعددة، وقبله اعتقال مواطن من المالكية وطفل من بني الجمرة الخميس، لينضم هؤلاء إلى أكثر من مئة معتقل منذ مطلع كانون الثاني/يناير الماضي. وبحسب «منتدى البحرين لحقوق الإنسان»، شهد هذا الشهر 995 انتهاكاً متوزعة ما بين الاعتقال التعسفي، والمداهمات، والاختفاء القسري، والتعذيب، والمحاكمات غير العادلة، وقمع الاحتجاجات السلمية، وتقييد حرية التنقل، ومنع صلاة الجمعة، وبت المواد الإعلامية المحرّضة على الكراهية.

انتهاكات أكدت جمعية «الوفاق» المعارضة، التي اختارت لفعالياتها هذه السنة شعار «إرادتنا أقوى»، أنها «لن تغير من مسار الشعب وحركته، بل ستزيد قوة وإيماناً بضرورة التغيير». وجددت الجمعية، في بيان صدر عنها قبل أيام، تمسكها بالخيار السلمي، مشددة على أن «تحرّكنا نابع من الانتماء الأصيل إلى البحرين، والارتباط الأبدي بمصلحتها»، ونهبت إلى أن «الأزمات

«السعوديين ميالون للحوار بلا محاذير»، معتبراً الخطوات التي أقدمت عليها السعودية في الأونة الأخيرة «فرصة» لتحقيق ما تتطلع إليه بروكسل، فيما يؤكد وزير الداخلية البلجيكي، جان جامبون، أن «الوضع تحت السيطرة» بعدما حرصت بلاده على «عدم حدوث رد فعل دبلوماسي سلبي من قبل الرياض». تصريحات تنبئ بأن ثمة استعداداً سعودياً للتخلي عن نهج المملكة المتكادماً في «نشر الوهابية في العالم»، وهو ما كان قد تبدى في محاولة «رابطة العالم الإسلامي» السعودية التي تتولى إدارة غير مسجد في العالم (من بينها مسجد بروكسل) تلميع صورتها، وتبييض مهمتها التي قالت إنها أضحت «القضاء على التطرف». لكن يبقى التحدي في ما عبّر عنه أشتون بالقول إن «البعث لا يعترف، أو لا يكاد يعترف، بأن هذا الشكل من أشكال السلفية يقود إلى التطرف». بتعبير أوضح، ليس ابن سلمان وحده في المملكة، بل ثمة في قبالته مؤسسة دينية متجذرة وصاحبة نفوذ، لن يكون تجاوزها بلا عقبات أو اثمان.

(الأخبار، رويترز)